أخبار الخليج
العدد (١٦٩٧١) - السنة التاسعة والأربعون - الإثنين ٦ ربيع الأول ١٤٤٦هـ - ٩ سبتمبر ٢٠٢٤م
www.akhbar-alkhaleej.com

التعاون الخليجي - الآسيوي قفزة نحو النمو الاقتصادي المشترك

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي ودول رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) بعدد من أوجه التشابه الاقتصادية والجيوسياسية. فكلتا المنظمتين، رغم اختلاف أعضائهما في الحجم والمصالح، تسعيان إلى تعزيز التعاون الاقتصادي، من خلال اتفاقيات تجارية، وتحقيق توازن بين القوى العظمى لضمان مصالحهما طويلة الأمد.

ففي العقدين الماضيين، شهدت دول التعاون الخليجي نموًا كبيرًا في اقتصاداتها، ما جعل بعض دول التعاون كـ (السعودية والإمارات وقطر) تُعتبر «قوى متوسطة» يمكنها التصرف باستقلالية عن القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة. وبالمثل، شهدت اقتصادات جنوب شرق آسيا تقدمًا ملحوظًا؛ فذكرت «الإيكونوميست» كيف أصبحت سنغافورة نموذجًا للرخاء؛ حيث تضاعف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما أُطلق على إندونيسيا لقب «قوة اقتصادية صاعدة» بفضل استقرارها السياسي، ووفرة مواردها الطبيعية، بينما تحولت ماليزيا من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي وخدمي، مما رفعها من وضع الدخل المنخفض إلى المتوسط الأعلى خلال جيل واحد.

ومنذ إنشاء رابطة آسيان في عام ١٩٦٧، والتي تضم ١٠ دول بإجمالي سكان يتجاوز ٦٦٠ مليون نسمة وناتج محلي إجمالي يصل إلى ٣,٢ تريليونات دولار، وتدشين منطقة التجارة الحرة لها في عام ١٩٩٢، عملت الرابطة على تعزيز السوق المشتركة بين أعضائها، وإبرام اتفاقيات تجارية حرة مع دول كـ(الصين، والهند، واليابان، وكوريا الجنوبية، وأستراليا، ونيوزيلندا)، بينما يسعى العديد من الأعضاء لتقليل الاعتماد على الصين من خلال تعزيز التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة، فإن نهجهم يشبه إلى حد كبير نهج مجلس التعاون الخليجي في تعزيز المصالح الاقتصادية وتجنب التوترات الجيوسياسية.

وكتب «جون كالابريس» أستاذ السياسة الخارجية الأمريكية في الجامعة الأمريكية في مقاله بمعهد دول الخليج العربية بواشنطن، إن السعي المشترك للتنوع الاقتصادي والابتكار، بالإضافة إلى التخفيف من حدة التنافس بين الولايات المتحدة والصين، يعزز التعاون بين دول الخليج وجنوب شرق آسيا؛ حيث توسعت العلاقات الاقتصادية بين المنطقتين لتشمل مجالات مثل: الطاقة المتجددة، والبناء، والتمويل، والسياحة، والتكنولوجيا الرقمية. وسجلت التجارة بين الخليج وآسيان نموًا بنسبة ٤٤٪ بين ٢٠٢١ و٢٠٢٢، لتصل إلى ١٣٨ مليار دولار.

وكانت الإمارات هي الدولة الأكثر نشاطًا في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع دول آسيان؛ حيث أبرمت اتفاقيات شراكة اقتصادية مع إندونيسيا وكمبوديا، وتفاوضت مع ماليزيا، التي تجاوزت تجارتها غير النفطية السنوية مع الإمارات ٤,٧ مليارات دولار في ٢٠٢٣، بينما بلغت الاستثمارات الإماراتية ٢٢٠ مليون دولار. وارتفعت التجارة الثنائية بين أبوظبي وجاكرتا بنسبة تزيد على ٥٠٪ بين ٢٠١٥ و٢٠٢٣، إلى ٣,٢٨ مليارات دولار. ومن المتوقع أن تشهد العلاقات الاقتصادية مزيدًا من النمو.

وفي عام ٢٠٢٢، بلغت التجارة بين الإمارات وإندونيسيا ٧ مليارات دولار مع تصدير الإمارات لسلع بقيمة ١,٣٨ مليار دولار، واستيراد سلع بقيمة ٢,٤١ مليار دولار. وفي الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠٢٣، وصل إجمالي التجارة ٣,٨٠ مليارات دولار. وبالنسبة إلى سنغافورة ووفقًا لمرصد «التعقيد الاقتصادي (OEC) »، بلغت الصادرات الإماراتية ١٤,٤ مليار دولار في ٢٠٢٢، حيث تمثل الصادرات النفطية منها أكثر من ٨ مليارات دولار.

بينما كانت الروابط الدينية والثقافية بين السعودية وماليزيا وجاكرتا هي السائدة حتى وقت قريب، لكن القيادة الجديدة في الرياض تحت إشراف ولي العهد الأمير «محمد بن سلمان» أعطت الأولوية للشؤون الاقتصادية. وفي ٢٠٢٣، بلغ حجم التجارة الثنائية بين المملكة وماليزيا أكثر من ١١ مليار دولار، مع ميل التجارة لصالح السعودية، التي تهيمن عليها صادرات النفط الخام، كما تجاوزت تجارة سنغافورة مع السعودية ٨ مليارات دولار في عام ٢٠٢٢، مع تصدير أكثر من ٣,٥ مليارات دولار من الهيدروكربونات.

وفيما يخص الاستثمارات، أوضح «كالابريس» أن السعودية استثمرت حوالي ٦٧ مليون دولار في ماليزيا في ٢٠٢٣، مع اهتمام مشترك في مشاريع الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الرقمية. وتعد ماليزيا مركزًا محتملًا لتطوير موارد النفط والغاز لشركة أرامكو السعودية، كما أبدت شركة «أكوا باور» الماليزية اهتمامًا بالاستثمار في الطاقة المتجددة.

وشهدت السنوات الأخيرة زيادة في الاتفاقيات بين دول الخليج ودول آسيان، مع توقيع معاهدة الصداقة والتعاون بين السعودية وآسيان في يوليو ٢٠٢٣، وإقامة قمة خليجية – آسيانية في الرياض في نوفمبر ٢٠٢٣. وعليه، وصف معهد «آسيا هاوس» هذه الأحداث بأنها أظهرت عزمًا مشتركًا على تعزيز العلاقات، وقد تُفضي إلى اتفاقيات تجارة حرة مستقبلًا.

وعلى الرغم من العلاقات الاقتصادية القوية، إلا أنه لا يزال هناك تركيز على تعزيز التعاون في مجالات جديدة، ولعل المجالات الواعدة لتوسيع التعاون تشمل النقل، والخدمات اللوجستية، والزراعة، والتجارة الإلكترونية، والخدمات المالية، مع اهتمام خاص بالاقتصاد الرقمي والطاقة النظيفة للفترة بين ٢٠٢٤-٢٠٢٨؛ حيث تشكل جنوب شرق آسيا نحو ٧٪ من واردات الخليج العربي من الأغذية والمشروبات، وتعد المنطقة مشهورة بإنتاج الأرز، وفول الصويا، والفواكه الاستوائية. وهناك احتمال لاستكشاف دول الخليج لمجموعة أوسع من المنتجات الزراعية لاستيرادها. كما تركز الجهود الحالية على تعزيز العلاقات الجيوسياسية؛ حيث إن توسيع التعاون الاقتصادي بين دول الخليج وآسيان من غير المرجح أن يؤدي إلى تغييرات جيوسياسية كبيرة.

إن نتائج القمة الأولى لمجلس التعاون الخليجي ورابطة دول جنوب شرق آسيا في نوفمبر ٢٠٢٣ كانت «تفتقر إلى التفاصيل» أو «الاتفاقيات الملزمة»، إلا أن هناك بالفعل «مشاركة واسعة من الدول الأعضاء»، فضلًا عن «استعداد واضح لإبرام المزيد من الصفقات»، بما في ذلك اتفاقية التجارة الحرة المستقبلية المحتملة.

وأشار «كالابريس» إلى أن زعماء جنوب شرق آسيا، مثل «أنور إبراهيم» يعطون أولوية للتواصل مع دول الخليج بسبب نمو اقتصاداتها، وأنه يوجد أساس قوي واهتمام مشترك بتعميق التعاون بين دول مجلس التعاون وآسيان، إلا أن التقدم في العلاقات الاقتصادية بينهم لا يزال دون المستوى المطلوب، وأنها لا تزال قليلة مقارنة بحجم التجارة مع الصين، وأسواق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ حيث تعتبر الصين الشريك التجاري الرئيسي لدول الخليج، وأكبر مشتر للنفط من أعضاء المجلس، بينما تُعتبر العلاقات مع دول آسيوية أخرى مثل سنغافورة وإندونيسيا وماليزيا وتايلاند وفيتنام أقل تطورًا.

وبينما يركز الاهتمام الحالي في بناء العلاقات على السعودية والإمارات، أكد «كالابريس» أهمية عقد قمة نصف سنوية لتعزيز مشاركة (عمان، والبحرين، والكويت) في التوسع الاقتصادي والتجاري مع دول منطقة جنوب شرق آسيا.

على العموم، تظهر العلاقة الاقتصادية بين دول الخليج وجنوب شرق آسيا نموًا ملحوظًا مع اهتمام متزايد بتوسيع مجالات التعاون مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا الرقمية. رغم أن الجهود الحالية تركز على تعزيز التعاون الاقتصادي بدلًا من تغييرات جيوسياسية، فإن العلاقات الاقتصادية القوية والتطورات الإيجابية تشير إلى إمكانية تحقيق المزيد من التكامل بين المنطقتين في المستقبل. ستستمر القمم والاتفاقيات في دفع هذه العلاقات إلى الأمام، مع ضرورة التركيز على تحقيق نتائج ملموسة في التجارة والاستثمار.

ملك الإنسانية وعفو جديد

بقلم:
د. نبيل العسومي

تتواصل المبادرات الملكية السامية ويستمر نهج العفو الرحيم في هذا العهد الزاهر لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم أيده الله والذي تحتفل البحرين هذا العام باليوبيل الفضي ومضي ٢٥ عاما على تولي جلالته حفظه لله ورعاه مقاليد الحكم في البلاد فخلال أقل من ستة أشهر أعفى جلالته أيده الله عن أكثر من ٢٥٠٠ شخص من المحكومين في قضايا مختلفة بما فيها قضايا جنائية ومخالفات ارتكبها أصحابها أضرت بالوطن وهددت استقرار المجتمع البحريني وأثرت في تماسكه ووحدته الوطنية وعرضت البلاد والعباد للخطر، فالعفو الملكي الأخير والذي جاء بعد أقل من ست أشهر من العفو الذي قبله كما أسلفنا والذي بموجبه تم الإفراج عن ٤٥٧ شخصا من المحكومين تأكيد وترجمة لحرص جلالة الملك المعظم على المحافظة على وحدة المجتمع البحريني وحماية وحدتنا الوطنية التي هي مصدر قوتنا ومصدر اعتزازنا وفخرنا باعتبارها صمام الأمان لهذا الوطن الذي يحتضننا جميعا بالحب والمودة والمحبة من خلال استخدام جلالته أيده الله صلاحياته الدستورية مع المحافظة على القانون وسيادته ومراعاة الأنظمة واحترام مبدأ استقلال القضاء.

إن هذه المبادرة الملكية السامية الجديدة التي أثلجت صدور أهالي وأقارب وأصدقاء ومحبي وأسر ومعارف المفرج عنهم وكل من يعيش على هذه الأرض الطيبة ورسمت الفرحة والبهجة على وجوه الجميع هي ترجمة للرؤية الإنسانية للملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم التي يحرص جلالته عليها باعتبارها ثابتًا من الثوابت البحرينية وركيزة أساسية من ركائز النهج البحريني القائم على التسامح والتضامن والعيش المشترك لتوفير حياة كريمة لكل أبناء هذا الشعب الوفي الذي يبادر مليكه الحب بالحب والمودة بالمودة والمحبة بالمحبة والوفاء بالوفاء هذا النهج البحريني الذي سارت عليه البحرين منذ عهد الآباء والأجداد في دولة القانون والمؤسسات الدستورية والذي نال إعجاب واحترام العالم أجمع الذي ينظر بكل احترام وتقدير لهذه المبادرات الملكية الإنسانية التي جعلت البحرين في مصاف الدول المتقدمة التي تحترم حقوق الإنسان وتصون كرامته.

ولا شك أن الجهود التي تبذلها الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه لترسيخ قيم ومبادئ احترام حقوق الإنسان من خلال المبادرات المختلفة المتعلقة بحقوق الإنسان لاستكمال متطلبات دولة القانون والمؤسسات الدستورية لتطوير الجوانب القانونية لصون حقوق كرامة الإنسان والمحافظة على الحريات العامة والخاصة هي ترجمة للتوجيهات الملكية السامية للاهتمام بإنسان هذا الوطن الغالي علينا جميعا وصون كرامته وتوفير حياة كريمة له.

وفي هذا الإطار لا بد من الإشادة بجهود وزارة الداخلية بقيادة الفريق أول معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية التي عملت منذ البداية على تطوير مراكز الإصلاح والتأهيل لتتواكب مع القوانين والأنظمة الدولية والتي تحفظ حقوق المحكومين والسجناء وتراعي القيم الإنسانية حتى أصبحت مراكز الإصلاح والتأهيل منظومة متكاملة تقدم مختلف الخدمات والبرامج لإعادة تأهيل المحكومين في قضايا مختلفة أدت بهم إلى دخول السجن بناء على أحكام قضائية صدرت بحق لتكون فترة العقوبة للتأهيل والإصلاح تمهيدا لانخراطهم من جديد في المجتمع ليكونوا مواطنين صالحين يسهمون بإيجابية في المسيرة المباركة في بلادنا حتى أصبحت مراكز الإصلاح والتأهيل منظومة متكاملة تربوية وتثقيفية وتهذيبية وتأهيلية تتوفر فيها مختلف مستلزمات الإصلاح والتأهيل حتى لا تكون فترة العقوبة فترة مملة للموقوف يقضيها في الزنزانات المغلقة وبين القبضان والجدران تشهد بذلك الوفود الحقوقية والمنظمات الإقليمية والدولية وكل من زار مراكز الإصلاح والتأهيل الذين عبروا عن إعجابهم لما شاهدوه من برامج وأنشطة وفعاليات ودورات لتأهيل المحكومين والتي تجاوزت حتى ما هو معمول به في الدول المتقدمة.

إن هذا العفو الملكي الجديد يجب أن يكون فرصة جديدة للذين تم الإفراج عنهم ولأهاليهم لتحمل مسؤولياتهم تجاه هذا الوطن الذي ينتظر منهم الكثير خصوصا وإن جزءا كبيرا منهم هم من الشباب في مقتبل العمر من خلال احترام القوانين والأنظمة وعدم التورط مرة أخرى في قضايا قد تعيدهم إلى السجن من جديد وعدم الاستماع إلى الأصوات الكريهة المدعومة من جهات خارجية التي تسعى إلى الإضرار ببلادنا وذلك من أجل فتح صفحة جديدة قوامها الانتماء والولاء لهذا الوطن وقيادته التي تولي المواطن جل اهتمامها لتحقيق حلم القائد بوطن يحتضن الجميع.

حفظ الله البحرين وقيادتها وشعبها من كل شر ومكروه.

بريطانيا والأمن البحري في الخليج العربي

بقلم:
د. أشرف محمد كشك ○

لا تزال تهديدات الأمن البحري في باب المندب والبحر الأحمر تستقطب الاهتمام وخاصة في ظل تداعيات تلك التهديدات ومنها إغراق عدة سفن بما لا يهدد فقط البيئة البحرية وإنما الدول المعنية بمواجهة تلك التهديدات ومن بينها بريطانيا التي ترتبط بشراكة استراتيجية مع دول الخليج العربي، ففي الخامس من مارس ٢٠٢٤ غرقت السفينة البريطانية روبيمار بعد أسبوعين من تعرضها لهجوم من جانب الحوثيين والتي كانت محملة بالأسمدة مما أنذر بكارثة بيئية واسعة النطاق، وقد تعددت استهداف الحوثيين للسفن في تلك المنطقة الحيوية من العالم وهو الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة إلى تأسيس تحالف حارس الازدهار في ديسمبر عام ٢٠٢٣ ليضم عدة دول من بينها بريطانيا والذي استهدف ردع الحوثيين عن تهديد الملاحة البحرية.

ومع أهمية الجهود الإقليمية فإن الأدوار الدولية تعد مهمة لتأمين طرق الملاحة البحرية وخاصة أنها جاءت ضمن استراتيجيات وخطط عمل معلنة من جانب تلك الدول، فما هي رؤية واستراتيجية بريطانيا للأمن البحري في تلك المنطقة؟، في عام ٢٠٢٢ أعلنت بريطانيا «الاستراتيجية الوطنية للأمن البحري» والتي تضمنت تعريفاً لذلك المفهوم وكذلك تأكيد النهج القانوني الدولي في حماية الأمن البحري وخاصة تطبيق مضامين اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢ والتي تتضمن العديد من المواد القانونية بشأن حقوق الدول في البحار، وتضمنت الاستراتيجية خمسة أهداف وما يهمنا منها هو الهدف الثالث المتمثل فيما أطلقت عليه الاستراتيجية «ضمان الرخاء في مجال الأمن البحري» وتضمن أهدافاً أخرى فرعية منها تأمين السفن والحد من الحوادث البحرية وحماية الملاحة البحرية في نقاط الاختناق والممرات البحرية الاستراتيجية مع الإشارة لمضيقي هرمز وباب المندب كممرين استراتيجيين رئيسيين للملاحة البحرية، وأن ذلك يتم من خلال العمل مع الشركاء»، وكان لافتاً أيضاً الإشارة إلى أن «بريطانيا سوف تحتفظ بوجود أمني عالمي من خلال نشر المزيد من السفن والغواصات والبحارة ومشاة البحرية لحماية ممرات الشحن ودعم حرية الملاحة».

وواقع الأمر أن تلك الاستراتيجية – برغم أهميتها – لم تكن منشأة لاهتمام بريطانيا بتأمين الملاحة البحرية في منطقة الخليج العربي، فقد كانت هناك استراتيجية أخرى لبريطانيا حول الأمن البحري في عام ٢٠١٤ إلا أن المستجدات والتطورات قد تطلبت تعديلاً جوهرياً على تلك الاستراتيجية.

وعلى صعيد الجهود البريطانية خلال تحالفات حماية الملاحة البحرية في منطقة الخليج العربي، فخلال الحرب العراقية-الإيرانية والتي تخللتها ما عرفت «بحرب الناقلات» التي بدأت مع استهداف ناقلات النفط التي تخرج وتقصد موانئ الخليج مما حدا بالولايات المتحدة لتأسيس «عملية الإرادة الجادة» «تحالف الراغبين» لحماية ناقلات النفط، فقد تمثلت المساهمات البريطانية في: مدمرة، ٣ فرقاطات، ٤ قانصات ألغام، سفينة إصلاح، وسفينة دعم، وهي مساهمات مهمة بالنظر إلى تردد بعض الدول الأوروبية آنذاك للمشاركة في تلك العملية التي مثلت تهديداً مباشراً لنقل النفط الخليجي للدول الغربية، وخلال التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة لتحرير دولة الكويت عام ١٩٩١ شاركت بريطانيا بـ٢٨ سفينة حربية وغواصتين ضمن الجهود الدولية آنذاك بالإضافة إلى قوات الأسلحة الأخرى، مروراً بعام ٢٠١٩ عندما شهدت ناقلات النفط في الخليج العربي اعتداءات متكررة وإعلان إدارة الرئيس دونالد ترامب تأسيس التحالف العسكري البحري لأمن الملاحة في الخليج العربي أعلنت بريطانيا الانضمام لذلك التحالف من بين ٦ دول أخرى من بينها ثلاث دول خليجية، وقد تولت بريطانيا قيادة ذلك التحالف في يناير ٢٠٢٠ مدة أربعة أشهر وقد أشار العميد بحري جيمس باركن القائد البريطاني للتحالف آنذاك إلى أن «التحالف الدولي لأمن الملاحة البحرية ملتزم بضمان سلامة الملاحة البحرية في منطقة الخليج العربي والذي يضم واحداً من أهم المعابر المائية في العالم» وأضاف: «نحن ندرك أهمية حرية الملاحة وسوف نحرص على حمايتها من خلال دول التحالف»، والجدير بالذكر أنه في أعقاب احتجاز الحرس الثوري الإيراني لسفينة كانت تحمل علم بريطانيا عام ٢٠١٩ خلال عبورها مضيق هرمز أعلنت البحرية البريطانية مرافقة ٥٠ سفينة تجارية عبر مضيق هرمز بعد صدور بيان رسمي بريطاني حول طبيعة تلك العملية وأهدافها، وصولاً إلى عام ٢٠٢٣م حيث أعلنت بريطانيا أيضاً الانضمام إلى تحالف حارس الازدهار الذي أعلنت الولايات المتحدة عن تأسيسه لحماية الملاحة البحرية في مضيق باب المندب والبحر الأحمر، وفي نوفمبر ٢٠٢٣ أعلنت البحرية البريطانية إرسال السفينة «دايموند» إلى منطقة الخليج العربي من أجل ضمان حرية الملاحة وطمأنة السفن التجارية وضمان التدفق الآمن للتجارة في تلك المنطقة الحيوية من العالم.

ومع أهمية ما سبق، ففي تقديري أن مساهمات بريطانيا في حماية الأمن البحري في الخليج العربي تنطلق من ثلاثة أسس مهمة أولها: الخبرة التاريخية الممتدة لبريطانيا بشأن أمن الخليج العربي عموماً وطرق التجارة البحرية على نحو خاص وهو ما اتضح خلال مساهماتها الفعالة في كل تحالفات حماية الملاحة البحرية في الخليج العربي، وثانيها: علاقات الشراكة المتميزة بين بريطانيا ودول الخليج العربي عموماً ومملكة البحرين على نحو خاص.

وثالثها: أن بريطانيا هي مقر المنظمة البحرية الدولية وهي إحدى الهيئات التابعة للأمم المتحدة تم تأسيسها عام ١٩٤٨ وتتمثل أهدافها في ضمان السلامة والأمن في مجال النقل البحري وحماية البحار والمحيطات من التلوث البحري بما يعنيه ذلك من أن تلك المنظمة هي بيت خبرة عالمي عامة ولبريطانيا على نحو خاص بشأن الحفاظ على الأمن البحري في منطقة الخليج العربي ومناطق أخرى من العالم.

ومع أهمية تلك الجهود فإن تداعيات تهديدات الأمن البحري في باب المندب والبحر الأحمر ومن بينها إغراق بعض السفن يتطلب المزيد من التعاون البريطاني – الخليجي وخاصة في مجال التعامل مع إدارة الكوارث البحرية التي تترتب على إمكانية حدوث تلوث بيئي واسع النطاق جراء إغراق تلك السفن وهو أمر يهم الجانبين، من ناحية ثانية وفي ظل توجه كل الدول لتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجالات الأمنية والعسكرية فإن ثمة حاجة للتعاون في هذا المجال وخاصة أن بريطانيا لديها تجربة في توظيف الذكاء الاصطناعي، لكشف قوارب المهاجرين التي تعبر بحر المانش، وأخيراً فإن مناورات الأمن البحري المشتركة مجال مهم للشراكة البحرية بين دول الخليج العربي وبريطانيا.

○ مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز «دراسات»

الأمن البحري وضرورات تطوير الصناعات والخدمات البحرية

بقلم:
د. أسعد حمود السعدون ○

يوما بعد آخر وفي ظل الظروف الإقليمية والعالمية الراهنة تتعاظم أهمية قطاع الصناعات والخدمات البحرية بشقيه العسكري والمدني، والذي يعنى بتصميم وإنشاء وبناء السفن، القوارب، ومختلف أنماط الهياكل العائمة، والمحركات البحرية، وتصميم وإنشاء المنصات البحرية والجزر الصناعية ومحطات تزويد السفن بالوقود، وصناعة إصلاح السفن وصيانتها والخدمات اللوجستية التي يتطلبها النقل البحري.

وعلى صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، تُعد الصناعات والخدمات البحرية من القطاعات التي يتوفر لها العديد من المقومات كالموقع الجغرافي المتميز، والموروث التاريخي الحافز، والدعم الحكومي متعدد الأوجه، والبنية التحتية المتكاملة، والموارد البشرية الذكية والمؤهلة، والطلب الإقليمي المتنامي، وتوفر المواد الأولية والصناعات المغذية والطاقة، والخبرات الطويلة في مجال الأعمال البحرية وإصلاح وصيانة وتشغيل السفن. فقد تميزت دول الخليج منذ أقدم الأزمنة في صناعة السفن التي مرت بمراحل تطورية عديدة، كما تشير إلى ذلك الدراسات التاريخية التي تتبعت تطور صناعة السفن في الخليج العربي، فكانت الزوارق البدائية عبارة عن طافيات (قرب) مصنوعة من جلد الحيوانات تلا ذلك ظهور الأطواف أو الرماثين ثم الزوارق الشجرية ثم الزوارق المصنوعة من القصب أو جريد النخيل وصولا إلى القوارب والسفن الخشبية ثم الزوارق المعدنية وزوارق الفايبر غلاس وزوارق الحديد والصلب وغيرها من المواد التي تدخل في صناعة بدن السفينة. ومما ينبغي ذكره أن جلجامش قد ضمن في ملحمته التاريخية فصلا عن صناعة السفن آنذاك. وفي العصر الحديث تمتلك دول مجلس التعاون الخليجي الريادة الإقليمية في صناعة وتجميع السفن، حيث أنشئت فيها العديد من الورش والمصانع لتصنيع وصيانة سفن الصيد منذ عقد الخمسينيات من القرن الماضي، ثم توجهت نحو صناعة السفن والزوارق الحربية منذ عقد الثمانينيات وبالتعاون مع الدول والشركات ذات القدم الراسخة في مجال الصناعة البحرية بغية تدعيم قواتها البحرية، فمثلا مملكة البحرين دشن جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة المعظم أول سفينة حربية في ٢٠ مارس ١٩٧٩م، وهي سفينة (الزبارة)، وفي عام ١٩٨٢ دشن رئيس الوزراء الراحل المغفور له بإذن الله صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة سفينة (حوار)، وفي عام ١٩٨٣ دشن جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة المعظم مجموعة من السفن البحرية (الجارم، والجسرة، وعجيرة) وبما يعزز من إمكانات سلاح البحرية الملكي البحريني. وفي عام ١٩٨٤ دشن المغفور له بإذن الله صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة المعظم أمير البلاد الراحل السفينة الصاروخية (أحمد الفاتح). وبمرور الزمن توافرت فيها أغلب متطلبات البنية التحتية للصناعة البحرية كالمراسي والموانئ الحديثة المزودة بخدمات متكاملة.

وفي مجال البنية التحتية البحرية نجحت مملكة البحرين منذ زمن مبكر في إنشاء أحد أكبر الأحواض الجافة لإصلاح السفن في العالم الذي تملكه الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسري) وتمتلك فيه البحرين الحصة الأكبر، والذي شهد تحديثات وتطورات متلاحقة جعلت منه واحدا من أرقى الخيارات تنافسية لدى شركات النقل البحري إقليميا وعالميا، حيث يحتوي على عدة خدمات رئيسية هي إصلاح وتحويل سفن النقل والشحن، وإصلاح وتحويل السفن الحربية، وإصلاح وتحويل المنصات البحرية، والتصنيع والهندسة، فيما تمكنت الشركة العالمية للصناعات البحرية في المملكة العربية السعودية من إنشاء أكبر حوض بحري متكامل الخدمات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تبلغ مساحته ١٢ مليون متر مربع تقريبا، مع مخطط طموح لتحقيق التوسّع على الصعيد العالمي من خلال توفير خدمات بحرية متقدمة ومستدامة، والأمر ذاته لبقية دول المجلس التي شهدت نشاطا صناعيا ولوجستيا متميزا في مجالات التصنيع والخدمات البحرية، مستفيدة من توفر الفرص الاستثمارية في هذا القطاع، وما يتيحه الموقع الجغرافي لدولها الممتد على ثلاثة بحار هي الخليج العربي والبحر الأحمر وبحر العرب، واتساع سهولها الساحلية لآلاف الكيلومترات، وتوفر البيئة البحرية الجيدة، فضلا عن الحوافز الاستثمارية المتاحة للقطاع الصناعي، ومحاولات بعض رواد الصناعة البحرية في دول المجلس الهادفة إلى إلحاقها بمثيلاتها العالمية وتمكينها لتحتل مساحة واسعة في حلبة السباق والمنافسة الدولية وذلك بتطبيق المواصفات العالمية في الجودة ونقل التكنولوجيا وتطوير صناعة المواد المغذية. كما أن الظروف الإقليمية والدولية الراهنة واشتداد الاختلال في الأمن البحري الإقليمي لاسيما في مناطق البحر الأحمر والبحر العربي المطلة على اليمن، وما تتعرض له السفن من هجمات ممنهجة، تعزز من أهمية الاهتمام بالقوة البحرية والقطاع الصناعي البحري، وملاحقة التطورات العالمية في مجال صناعة السفن والزوارق العائمة تحت الماء، والزوارق ذاتية الحركة، والطائرات البحرية العائمة تحت الماء دون طيار، وغيرها من التقنيات البحرية التي تعزز القدرة البحرية الخليجية والأمن البحري الخليجي، وخاصة أن القاعدة الأساسية لتنمية الصناعات البحرية في بعدها الصناعي الفني والفلسفي والمالي والبشري متاحة وميسرة في أغلب دول مجلس التعاون الخليجي.

○ أكاديمي وخبير اقتصادي